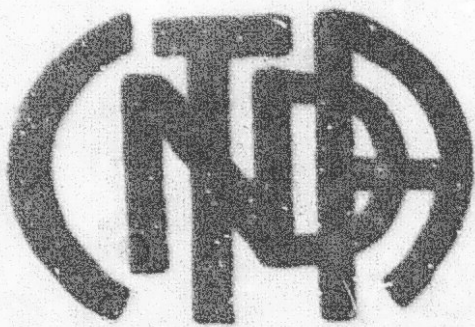




MICROFICHE N°

03994

République Tunisienne

MINISTÈRE DE L'AGRICULTURE

CENTRE NATIONAL DE

DOCUMENTATION AGRICOLE

TUNIS

الجمهورية التونسية
وزارة الزراعة

المركز القومي
للتوثيق الفلاحي
تونس

F 1

تقرير
من الدورة السادسة للجنة الاقليمية
لاستخدام الاراضي والمياه في
الشرق الأدنى

(عمان ، 12 - 16 ماي 1979)

أتمه

صالح خلف الله مهندس أول ، رئيس مصلحة البحوث والتجارب
على التربة

--//--

المقدمة

أنشئت اللجنة الإقليمية لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى سنة 1967 ، وذلك بناءً على توصيات المؤتمر الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة في الشرق الأدنى أثناء دورته السابعة المنعقدة سنة 1964 ، ومقررات المؤتمر العام للمنظمة أثناء دورته الثالثة عشر.

وتهدف هذه اللجنة إلى :

- (1) وضع برنامج عمل يتعلق بتحسين استخدام الأراضي والمياه في الإقليم
- (2) تحديد الأولويات التي تساعد على القضاء تدريجياً على العوامل المقيّدة --- لزيادة كفاءة استخدام موارد الأراضي والمياه.
- (3 ---) صياغة توصيات تتعلق بالأجراءات التي يجب أن تتخذها البلدان الأعضاء في الإقليم في المجالات المتخصصة لاستخدام الأراضي والمياه في المناطق المروّية والجافة على السواء.
- (4) تقديم توصيات فيما يتعلق بالطرق والوسائل التي يمكن من خلالها للمنظمة أن تقدم المساعدة لدول الإقليم لتطوير استخدام الأراضي والمياه في المناطق المروّية والجافة كلما كان ذلك ضرورياً.
- ونظراً لأهمية هذه الأهداف التي ستساعد على استغلال أمثل لموارد المياه والترتبة ، وبالتالي على زيادة الانتاج ، شاركت هذه دول من داخل الإقليم ومن خارجه من بينها تونس في عضوية هذه اللجنة.

(2) الاجراءات التنظيمية :

في اطار أنشطة اللجنة الاقليمية لاستخدام الأراضي والمياه ، عقدت هذه الأخيرة دورتها السادسة في عمان من 12 الى 15 ماي 1979 ، حضرها 22 مندوبا من 14 دولة ، وعدد من المراقبين ومن موظفي منظمة الأغذية والزراعة ، وافتتح الدورة صاحب السمو الملكي الأمير حسن . وقال في كلمته " انه ينبغي إعلاء أولوية لتنمية موارد الأراضي والمياه في اقليم الشرق الأدنى ، وكذلك الى تحقيق المزيد من التنسيق والتعاون فيما بين دول الاقليم في هذا الصدد " ودم منظمة الأغذية والزراعة الى تنسيق جهودها مع المنظمات الدولية الأخرى على ضوء المؤتمرات السابقة التي تناولت مشكلات الاقليم .

وبعد ذلك افتتح السيد صلاح جمعة الدورة رسميا نيابة عن المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة وأشار الى ان التزايد السكاني الكبير الذي حدث مؤخرا وماتلا ذلك من زيادة الضغط على موارد الأراضي والمياه أوجد حالة من عدم التوازن بين نمو الانتاج الزراعي والطلب على الأغذية ، ونتيجة لذلك تحول اقليم الشرق الأدنى من اقليم يصدر الأغذية الى اقليم يستورد أكثر من 50 ٪ من احتياجاته الغذائية بالإضافة الى ذلك زاد خطر التصحر وتدهور التربة نتيجة للتعريية بفعل الرياح والمياه ، كما زاد خطر التلح والتفندق .

وقال أنه من هواجس الرضا ان نلاحظ ان الكثير من دول الاقليم تدرك هذه المشكلات تماما ،
وأنه يجب تخطيط اجراءات لتحقيق أمثل استخدام لموارد المياه ، كما يتم بالفعل تنفيذ
بعض هذه الاجراءات.

وأخيرا انتخبت اللجنة بالاجماع الدكتور سعد شموط ، مدير الاقتصاد والتخطيط بوزارة
الزراعة الأردنية رئيسا للدورة والدكتور خليل مصلح (العراق) والدكتور بشير شاووري
(باكستان) نائمين للرئيس ، كما تم انتخاب الدكتور فلاسوس كرينتوس (قبرص) رئيسا للجنة
النسابة والسادة : خليل حمدوخ (الأردن) ، زيد رمضان (العراق) ، عبد المحسن الكلاف
(الكويت) ، ابراهيم حمد البادر (قطر) وصالح خلف الله ، (تونس) أعضاء بها .

3) المواضيع المطروحة على اللجنة :

تضمنت الدراسات المعروضة على اللجنة 18 موضوعا ، شملت ما يلي :

أ - توصيات الدورة الخاصة للجنة الاقليمية لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى
وماتم تنفيذه من أعمال .

ب - استعراض أنشطة المشروع الاقليمي لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق
الأدنى وشمال افريقيا .

ج - بعض التقارير التي تتناول أنشطة منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالاقليم
في مجال الأراضي والمياه .

د - تقرير عن الندوة العلمية الاقليمية حول الزراعة المطرية التي عقدتها منظمة

الأغذية والزراعة في عمان من 5 الى 10 ماي 1979 واعتماد توصياتها

هـ - ورقة مبادي تبين ضرورة دعم اللجنة الاقليمية لاستخدام الأراضي والمياه وتبعية
تحقيق ذلك .

و - ثلاث دراسات حالة من الاقليم عن الادارة المحسنة لموارد التربة والمياه
ونظمت سلطة وادي الأردن زيارة ميدانية ليوم واحد لمشاهدة مشروعاتها
المختلفة .

(4) الاستنتاجات :

أبرزت الدراسات والمناقشات عددا من النقاط ذات أهمية لأعمال اللجنة وهي :

أ - تنفيذ اثنين من أهم توصيات الدورة الخامسة أي المشروع الاقليمي لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى وشمال افريقيا الذي بدأ أعماله اعتبارا من

ماي 1977 والدراسة الاقليمية عن الزراعة المطرية، التي بدأ تنفيذها في 1977 ومن المتوقع أن تكتمل في 1980 كما تم تنظيم الندوة العلمية حول الزراعة المطرية (من 5 الى 10 ماي 1979 في إطار هذه الدراسة) ، أما فيما يتعلق بالتوصيات الثلاث الأخرى ، فالتبا تحتاج الى فترة أطول لتنفيذها نظرا لأن أهدافها طويلة الأجل

ب - وجود مصاعب تواجه تنفيذ برنامج المشروع الاقليمي ، مثل تعيين الأخصائيين المؤهلين ومدى توفر الموظفين المناظرين وعلاوة على ذلك لم تقدم بعض الدول المانحة المحتلة مساهماتها المالية حتى الآن .

- تحقيق تقدم في إطار أنشطة المشروع الجارية رغم بعض العوائق ، وتتضمن الأنشطة المقبلة عقد ندوة اقليمية حول ادارة استخدام الأراضي والمياه في 1980 ، والشروع في تنظيم ندوات علمية اقليمية حول مختلف جوانب استخدام الأراضي والمياه بناء على طلب الدول الأعضاء .

ج - حوصلة نتائج أنشطة منظمة الأغذية والزراعة المتعلقة بالشرق الأدنى وشمال افريقيا .

- في مجال تحديد واستصلاح أنواع التربة المتأثرة بالطوحه ، نظمت منظمة الأغذية والزراعة اجتماعا للخبراء الاستشاريين في هذا الميدان بروما من 5 الى 7 ديسمبر 1977 . وقد عرضت على هذا الاجتماع الاستشاري وثائق ودراسات فنية عن حالة التملح الثانوي في كل من كندا ، ومصر ، والمجر ، والهند ، والعراق ، وكينيا ، وباكستان ، وبيرو ، ورومانيا ، واسبانيا ، وتونس ، وفنزويلا ، والاتحاد السوفياتي . وقدّمت للجنة أهم النتائج التي توصل اليها هذا الاجتماع والمتمثلة في عدّة توصيات ، نذكر منها خاصة :

1 (ضرورة الاهتمام بمنع حدوث التملح الثانوي والقلوية باتباع الأساليب السليمة لاكتشاف هذه التواهر والتحكم في العوامل البيئية المسببة لهذه المشكلة ،

2 (ضرورة أن تركز القرارات الخاصة باستصلاح أنواع التربة المتأثرة بالطوحة على تقييم متكامل للظروف الاقتصادية والاجتماعية وامكانية التنفيذ من الناحية الفنية.

3 (استطلاع أساليب وطرق موازنة المحاصيل والمعاملات الزراعية مع ظروف التربة المتأثرة بالطوحة والقلوية أو النظر في امكانية استغلال الأرض بأشكال أخرى غير الزراعة تكون بمثابة بديل اقتصادي لعمليات الاستصلاح باهظة التكاليف،

4 (التأكد من توافر مستوى مرتفع من ترشيد استغلال التربة والمياه وتحسين المعاملات الزراعية في المناطق المستصلحة ، حتى يمكن تحقيق عائد أفضل من الاستثمارات التي تنفق على عمليات الاستصلاح . ،

5 (التأكد من توافر الامكانيات اللازمة لتحسين أنواع التربة المتأثرة بالطوحة بأسماء معانة أو عن طريق تقديم التسهيلات الائتمانية ، عند اللزوم ،

6 (العمل على تجميع المزارع في وحدات كبيرة وإعادة النظر في نظم زراعة المحاصيل للحد من انتشار التملح الثانوي ،

7 (زيادة الاهتمام بتدريب رجال الارشاد والمزارعين على طرق التعرف على المشكلة وتطبيق أساليب الوقاية والاستصلاح ،

8 (زيادة الاهتمام بدراسة مشكلة تملح التربة وعلاجها ، في ظروف الزراعة الجافة،

9 (وأن تقوم منظمة الأغذية والزراعة باجراء دراسة عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لاستصلاح التربة استنادا الى التطبيق الفعلي للاساليب الفنية والاجراءات التي يوصي بها الفنيون في المشروعات القائمة التي تتولى المنظمة تنفيذها .

وظهر من خلال مناقشة هذه المسألة اهتمام المشتركين في الدورة بهذا الموضوع

الهام ، وأعرضوا عن أمليهم بأن توضع هذه التوصيات موضع التنفيذ .

— في مجال استخدام الموارد العضوية في تحسين إنتاجية التربة تولت المنظمة ، بالتعاون مع هيئة التنمية الدولية السويدية ، دورا قياديا في ترويج هذا المفهوم وذلك بتنظيم مشاورة للخبراء في روما ، وندوات اقليمية في كل من بانكوك (1978) ، وفي الاسكندرية (1978) ، وفي كوستاريكا (1979) . وأكدت اللجنة على ضرورة تشجيع استخدام المخلفات العضوية في الاقليم من خلال برامج للمتابعة العملية .

— وأخذت اللجنة أيضا علما بنتائج أنشطة المنظمة المتعلقة :

1 (مشروع التقييم العالمي لتدهور التربة - المرحلة الأولى ، المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وكذلك الدراسة الاقليمية التفصيلية عن الوضع الراهن والخطورة المحتملة لتدهور التربة في عشر دول من اقليم الشرق الأدنى وكذلك الأعمال المقترحة لمكافحة تدهور التربة ، وخاصة صيانة التربة والمياه .

2 (وبالدراسة العالمية عن المناطق الزراعية البيئية التي أجرتها منظمة الأغذية والزراعة . وتم اجراء دراسة مشابهة تغطي جميع دول الاقليم ومن المقرر أن تستكمل في 1980 وستشكل نتائج هاتين الدراستين أساسا سليما لتحسين تخطيط استخدام الأراضي وتنميتها .

3 (وبرنامج منظمة الأغذية والزراعة للأسمدة للأعوام الثمانية عشر السابقة . وشملت أنشطة هذا البرنامج أكثر من أربعين دولة في افريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى وفضل هذا البرنامج أمكن تحقيق زيارات ملحوظة في غلات القمح والقطن وبنجر السكر .

4) والأنشطة البيئية التي يتم تنفيذها في الاقليم في ميدان موارد الأراضي والمياه، كما أدركت باستثمار مشكلات الزيادة السكانية التي تتسبب في تفاقم الوضع، والتي تؤدي الى استخدام الأراضي بطريقة غير رشيدة دون مراعاة خواصها الطبيعية

- وملائمتها البيئية والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية ويلزم لذلك اتساع منهج بيئي شامل لتخطيط استخدام الأراضي.

- كما أخذت اللجنة علماً بأعمال الندوة العلمية الاقليمية عن الزراعات المطرية في الشرق الأدنى التي عقدت في عمان من 5 الى 10 ماي 1979. وقبلت اللجنة توصياتها واعتمدت تقريرها بالكامل. وأهم ما جاء من استنتاجات في هذا التقرير ما يلي:

- أثبتت البحوث أن التبوير في ظروف مناخ البحر الأبيض المتوسط لا يؤدي الى أية زيادة ذات شأن في كمية المياه المتوفرة للمحصول التالي في الأراضي العميقة مع 300 مم من الأمطار سنوياً.

- ثبت أن عمل دورة من البقوليات لانتاج الأعلاف مع الحبوب يعادل أو يفوق التبوير من حيث تحسين غلات الحبوب.

- تعد معاملة الحبوب بالأزوت ضرورية في المناطق المروية بالأمطار، كما أن هناك حاجة الى معادلة المعاديل البقولية بالمخصبات الفسفورية حسب الظروف المناخية. تحقيق غلات أفضل من القمح عن طريق حسن اختيار الموعد الملائم والعمق المناسب للبذر بالنسبة الى الرطوبة وغير ذلك من خواص التربة.

- اتضح وجود نواقص كبرى في معلوماتنا عن نظم الزراعة للقيمية، في معظم دول الاقليم ولكن تبذل الجهود حالياً لاصلاح هذا الوضع.

- رغم ما ثبت من نجاح ادخال نباتات المديك في دورة مع الحبوب في دول شمال افريقيا يجب مراعاة حدودها من حيث المناخ والتربة والمعدات اللازمة والجوانب الاجتماعية والاقتصادية.

- تعتبر النباتات التي تتميز بقدرتها اختراق التربة والانتشار فيها بحثاً عن المياه (مثل عشب الشوفان) مفيدة.

- يمكن ترجمة نتائج البحوث والتجارب اذا كانت قائمة على صفات التربة والمناخ

المعروفة والمسجلة للمواقع التي تجرى بها. كما يمكن نقل أو تطبيق نتائج التجارب الى مناطق أخرى أينما يتم اجراءها في مناطق زراعية وبيئية مشابهة.

- تحتاج مشكلة استخدام المراعي الى اهتمام أكثر مما نالته في الماضي وتتوقف الأساليب والطرق اللازمة لحلها على وضع سياسات لاستغلال الأراضي على نحو متكامل من خلال المزارع التعاونية المختصة.

- وحث عدد من المندوبين المنظمة على اجراء مزيد من الدراسات عن الزراعات المطرية وتشريك بلدانهم في هذه الدراسات.

- كما طلبنا من المنظمة اجراء دراسة حول العوامل التي تعرقل فاعلية الاسمدة في مجال الزراعات المطرية وكذلك السبل التي تؤدي لاستقرار معاصيل الحبوب (مثل الري التكميلي).

هـ - ناقش الاجتماع ضرورة دعم اللجنة الإقليمية لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى مناقشة تفصيلية وأيد الاجتماع من حيث المبدأ دعم اللجنة واقترح منح مساعدات لفترة انتقالية مدتها عامين ، وبعد ذلك تحدد الدول الأعضاء مساهمتها في تمويل اللجنة ، على أساس الاحتياجات المالية الفعلية التي تعرضها منظمة الأغذية والزراعة عليها .

و - قدما مندوبا مصر وقبرص ثلاث دراسات حالة عن الصرف وعن إدارة المياه على مستوى المزرعة في جمهورية مصر العربية ، وعن الإدارة المحسنة للتربة والمياه في قبرص ، بهدف تبادل المعلومات ونقل الخبرات في مجال استخدام الأراضي والمياه .

وأخيرا ، أخذت اللجنة علما ببيان مندوب باكستان عن الصرف ، وبطلب مندوب أفغانستان المتعلق بمبحث مساعدة بلده من طرف المنظمة في وضع برامج للبحوث الزراعية في مجال استخدام الأراضي والمياه .

5) التوصيات :

5-1 - شكرا وتقديرا .

تتقدم اللجنة بالشكر لحكومة المملكة الأردنية الهاشمية لاستضافتها الدورة السادسة للجنة ، ولما وفرت لها من تسهيلات ممتازة .

5-2 - طلب بنقل اللجنة من القاهرة :

تماشيا مع قرار الحكومات العربية بنقل مكاتب جميع الهيئات والوكالات العربية والتابعة للأمم المتحدة من القاهرة ، طلب الوفد العراقي نقل اللجنة من القاهرة حتى يمكن دعم أنشطتها . وأيدت هذا الاقتراح كل من الأردن وموتونس وسوريا .

5-3 - دعم اللجنة :

ادراكا منها لضرورة النهوض بفاعلية تأثيرها ، توصي اللجنة الدول الأعضاء بأعادة تنشيط لجانها القومية لاستخدام الأراضي والمياه . كما توصي الدول الأعضاء بتوفير الدعم المالي للجنة ، وتحت مظلة الأغذية والزراعة على وضع الخطوط التوجيهية اللازمة لتبحثها الدول الأعضاء ، وحتى ذلك الحين ، تطلب اللجنة من المشروع الاقليمي لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى وشمال افريقيا ان يساعد في تمويل اللجنة .

5-4 - المشروع الاقليمي لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى وشمال افريقيا :

توصي اللجنة منظمة الأغذية والزراعة بما يلي :

أ - دعم المشروع الاقليمي لاستخدام الأراضي والمياه في الشرق الأدنى وشمال افريقيا ، من أجل تحقيق أهدافه وللتغلب على العوائق التي تعوق تنفيذه على نحو فعال وذلك من خلال مايلي :

- تجديد المساهمات المالية من قبل الدول المانحة .
- توفير خدمات الخبراء الاستشاريين والاختصاصيين القوميين لتعيينهم للعمل في المشروع .

— توفير الموظفين المنظرين المرشحين لضمان استمرار وتنشيط المشروع.
ب — أن تستفيد الدول الأعضاء استفادة كاملة من برامج التدريب والمنح الدراسية التي يقرها المشروع.

ج — أن يستفيد المشروع الاقليمي عند تنفيذ برامجه التدريبية على جميع المستويات بمراكز ومؤسسات التدريب القائمة فعلا في الاقليم.

5.5 — الزراعة المطرية :

تعتمد اللجنة تقرير الندوة العلمية الاقليمية حول الزراعة المطرية، وتؤيد توصياتها، كما توصي منظمة الأغذية والزراعة وحكومات الدول الأعضاء بوضعها محل التنفيذ بقدر المستطاع.

6.5 — الزراعة المروية :

ان اللجنة :

ان تدرك الدور الهام الذي تلعبه الزراعة المروية في اقتصاد الاقليم وان تلاحظ أنشطة منظمة الأغذية والزراعة، وكذلك البرامج القومية الجاري تنفيذها توصي بأن تقوم الدول الأعضاء بما يلي :

— تحسين ادارة المياه على مستوى المزرعة، بما في ذلك الصرف وتجديد مشروعات الصرف القائمة.

— تحسين ادارة التربة، بما في ذلك الاستخدام الكفء للأسمدة واعادة استخدام المخلفات العضوية.

كما توصي اللجنة بأن تقوم منظمة الأغذية والزراعة بما يلي :

— اجراء دراسة عن استخدام مياه الصرف للري، واعادة استخدام مياه المجاري المعالجة للري.

— اتخاذ الخطوات اللازمة للبدء في تنفيذ الأنشطة الاقليمية الخاصة باعادة استخدام المخلفات العضوية.

7.5 — سياسات استخدام الأراضي :

ان اللجنة :

ان تدرك أهمية اتباع منهج متعدد الجوانب والتخصصات في التخطيط البيئي الشامل لاستخدام الأراضي من أجل صيانة وتنمية التربة والمياه.

وان تلاحظ العلاقات والاعتمادات المتبادلة بين مختلف الوكالات المعنية والمجموعات الاجتماعية والاقتصادية تخصيها نشاء مجلس قومي لصيانة الاستراتيجيات طويلة الأجل لتحقيق أهداف وفايات واضحة بطريقة منتظمة، بواسطة فريق من الخبراء في مختلف قطاعات الاقتصاد، وخاصة قطاع الزراعة.

وتوصي اللجنة كذلك بوضع استراتيجيات شاملة طويلة الأجل بغية تجنب سوء

استخدام الموارد ولتقليل تكاليف التنمية.

8.5 — الجوانب الاجتماعية والاقتصادية :

ان اللجنة :

ان تدرك ان البرامج القومية والاقليمية الموجهة نحو تحسين ادارة الأراضي والمياه تحتاج الى استعمال المدخلات بكفاءة والى مساندة فعالة من

الهياكل الأساسية كي يتحقق التأثير الكامل المطلوب لها .
 واذ تلاحظ أن هذه البرامج لا يمكن ان تحقق أهدافها دون أن ترتبط ارتباطا وثيقا بسكان
 الريف الذين وضعت من أجلهم .

توصي الدول الأعضاء بتطوير مثل هذه الهياكل الأساسية بطريقة متكاملة ، مع
 توفير الخدمات الاجتماعية والجماعية اللازمة .

5 . 9 - دعم المكتب الاقليمي في قطاع الأراضي والمياه ؛

أن اللجنة :

ان تدرك أهمية تنمية الأراضي والمياه في الاقليم ، توصي منظمة الأغذية
 والزراعة بدعم هذا القطاع بزيادة عدد الموظفين الفنيين المختصين في هذا
 المجال .

FIN

11

VUES